

# هيكلية جديدة للإعلام المصري تهدف إلى تطوير المحتوى

## محتويات ثقافية وسياسية لاستعادة جمهور فقد ثقته في إعلام بلاده



زاوية رؤية جديدة للإعلام المصري

الفتاة ويشعب رغباتهم، ما يتطلب إفساح المساحة للرأي الآخر الذي غاب بشكل كلي وتوسيع مساحات الأفكار والنقاشات لأن ذلك هو المنتسب للمشاهدين. وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن برامج الثقافة والمعلومات العامة والعلوم قد تأخذ نصيبا خلال الفترة المقبلة لرفع نسب وعي المواطنين، غير أن ذلك لن يكون كافيا في ظل الحاجة إلى برامج تناقش الشأن العام بطرق مختلفة عن التي تقدم في قوالب تجاوزها الزمن وخرجت فعليا من الخارطة الإعلامية. وأشار إلى أن الحكومة ما زالت تتعامل مع الإعلام بايد مرتعشة وتخشي من مقبة علاج الأزمات بشكل كلي، وتشبه المريض الذي يعاني من مرض مزمن ويرتكز إلى المسكنات، ما يجعلها تقدم على استخدام إجراءات جزئية من خلال الوجوه الجديدة والحديث عن تقنين الهياكل الاقتصادية، على اعتبار أن ذلك يؤدي إلى إصلاح حقيقي.

فيها الإعلام عوائد مالية كبيرة، ما دفعه إلى التأكيد أن التطوير لن يطول الراديو والتلفزيون فقط، والتحرك سيكون لمواكبة العصر، ما يعني الارتكاز إلى المنصات الإلكترونية أيضا. في المقابل، فإن البعض من العاملين في الحقل الإعلامي يخشون من ترجمة تلك التصريحات إلى مزيد من التقشف، ما يعني زيادة الأزمات وليس حلها، لأن الإعلام القوي بحاجة إلى قدرات مالية وتكنولوجية حديثة تمكنه من مسابرة الإنفاق السخي، وأن الذهاب باتجاه تحجيم الإعلام، يرجح أن تدفع ثمنه الدولة سياسيا وهي خسارة أكبر بكثير من الخسارة المالية. وأكد مروان بونس، خبير الإعلام السياسي، أن الحكومة المصرية عليها الانتقال من تقديم الإعلام الحزبي الذي يركز على إنجازاتها ويخاطب الموالين والمؤيدين لسياساتها، إلى ما يسمى بـ "الإعلام السياسي" الذي يخاطب جميع

ترشد، ما تسبب في عزوف المواطنين عن متابعة المساحات التي منحها بعض وسائل الإعلام عقب صدور بيان رسمي بعد نحو 20 ساعة أكد أن الحادث إرهابي. وتسببت هذه النتيجة في التشكيك في الرواية المصرية التي حملت حركة حسم الإخوانية مسؤولية الضلوع في العمل الإرهابي، بما انعكس سلبا على آراء مواطنين كانت الحكومة تضمن ثقتهم فيها وما تقدمه عبر وسائل الإعلام المحلية، فضلا عن انزعاج بعض الدوائر الأمنية من عدم قدرتها على تسويق وجهة نظرها. كما أن البعد الاقتصادي له دور مهم في التدخل الحكومي الحالي، حيث ينفق الإعلام المصري سنويا 6 مليارات جنيهه (360 مليون دولار) ولا يحقق عوائد سوى 2 مليار جنيه فقط (120 مليون دولار)، وفق ما ذكر الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي قارن هذه الأرقام بعهود سابقة كان يحقق

والمحت جهات رسمية إلى أن الحكومة بدأت في تطبيق منظومة إصلاح المحتوى الإعلامي، وتقوم حاليا بإنشاء أكبر مدينة للثقافة والفنون في العالم، ما يبرهن على التوجه الجديد. ويرى المرسي أن الخطوة الأولى التي تقدم عليها الحكومة في الفترة المقبلة ترتبط باستعادة السبق الصحفي والإعلامي للفضائيات، بحيث تكون الوجهة الأولى للمشاهد عند وقوع الأحداث الكبيرة هي القنوات المحلية وليست العربية، كما هو الحال حاليا، لافتا إلى أن هناك ورش عمل وجلسات تجري لتطوير محتويات قناة "اكسترا نيوز"، وأخرى لإطلاق فضائية إخبارية عربية. وغاب الإعلام المصري عن حادث معهد الأورام الذي وقع يوم 4 أغسطس الجاري بفعل غياب المعلومات الرسمية، واتخذت وسائل الإعلام المحلية قرارا بعدم التغطية الإخبارية انتظارا لبيانات

شكل غياب الإعلام المصري عن حادث معهد الأورام الذي وقع في 4 أغسطس الجاري جرس إنذار للحكومة المصرية، لفقدته المبادرة والقدرة على مد الجمهور بالمعلومة المتعطل إليها، لذلك اتخذت الحكومة القرار بإجراء تغييرات لضخ دماء جديدة وتطوير المضامين الإعلامية وإعادة الاهتمام بالمحتوى السياسي الذي همسته سابقا.

محتويات ثقافية وسياسية لاستعادة جزء من الجمهور مرة أخرى. ويعاني الإعلام المصري من مشكلات هيكلية منذ سنوات، وفشلت محاولات تطويره الشكلي في جذب المشاهدين، واضطر تهم إلى استئناء معلوماتهم من خلال مصادر أجنبية. وقد تكون حالة الاستقرار السياسي في البلاد عقب إدخال التعديلات الدستورية في شهر أبريل الماضي ونخطي تحديات أمنية دقيقة وإحكام الحكومة قبضتها على غالبية الملفات التي كانت تشكل هاجسا، داعمة لفتح مساحات جديدة تتيح حريات أكبر في الوسائل الإعلامية.

ويرى البعض من الخبراء أن الحكومة تسعى إلى إيجاد إعلام يقدم خدمة عامة للجمهور تستهدف توعيته ثقافيا في مواجهة الحملات الخارجية التي تشنها وسائل إعلام معادية، محسوبة على تركيا وقطر وجماعة الإخوان، من خلال الاعتماد على إعلاميين شباب، وطى صفحة وجوه قديمة ومستهلكة بعد أن غيرت مواقفها مرات، وأضحت غير مؤثرة.

وقال محمد المرسي، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، إن الحكومة المصرية أدركت حجم الأزمة التي تسبب فيها غياب الإعلام وفقدان تأثيره محليا وعربيا، بعد أن كان من عوامل استقرار الأنظمة السابقة، غير أن المشكلة ما زالت قائمة في طرق العلاج والتي تسير في تلك التغييرات الوجوه والأشخاص والقرارات الاقتصادية، فيما غابت الرؤية السياسية لتتصغر على الاستغراق في التركيز على الإنجازات.

وأوضح في تصريح لـ "العرب" أن إقرار البرلمان مؤخرا لقانون تداول المعلومات المعطل، وإعطاء مساحة أكبر للإعلاميين للتعبير عن جوهر المشكلات التي يواجهها المجتمع، مقدمة لتغيير متوقع في المحتوى، وهو ما يرتبط بتغيير وجهة نظر الحكومة تجاه الإعلام، بحيث تكون لديها سعة صدر لتقبل النقد، وفناعة بأنه يصب في صالحها ولا يضرها.



أحمد جمال  
صحافي مصري

القاهرة - ينتظر المشهد الإعلامي في مصر تغييرات على مستوى القيادات والمضمون، حيث تشهد الساحة الإعلامية حالة من الجدل مع تغيير وجوه إعلامية بارزة، وتواتر أنباء عن دمج فضائيات وإدخال تعديلات إدارية وتحريية على بعض الصحف الحكومية، بالتوازي مع قرب إعلان تشكيل الهيئات الإعلامية الثلاث (المجلس الأعلى للإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والوطنية للإعلام). وجاء غياب الإعلامي أسامة كمال عن تقديم برنامج الـ "توك شو" الرئيسي على فضائية "دي.أم.سي" واستبداله بالإعلامي الشاب رامي رضوان مؤخرا، كمشتر على رسائل عديدة، لأن كمال كان أحد المقربين من جهات رسمية عديدة. وربطت بعض المصادر بين تقدم رضوان واستبداله بكمال وبين إشادة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مؤخرا بكفاءة وأخلاق الأول، واعتبروها إشارة البدء في تغيير حقيقي في الوجوه القديمة.

الحكومة المصرية عليها الانتقال من تقديم إعلام حزبي يركز على إنجازاتها إلى «إعلام سياسي» يخاطب جميع الفئات

وقالت مصادر مطلعة لـ "العرب"، إن التغييرات الجديدة من المنتظر أن ينتج عنها المزيد من ضخ الدماء الجديدة على مستوى القيادات العليا التي تضم السياسات الإعلامية وتحكم في المضمون المقدم عبر الوسائل المحلية المختلفة، وبالتالي فإن الحالة الإعلامية التي طغى عليها الجانب الدراسي والترفيهي سوف يحل محلها إنتاج

## إطلاق قناة برلمانية للانفتاح على الرأي العام في المغرب

وأوضح "هل سنكون أمام برامج حوارية وريبور تاجات دقيقة ومفيدة أم مجرد تقارير جافة ومليئة بلغة الخشب والخطب الروتينية، كما لا ينبغي إغفال مقص الرقيب الذي سيكون ضحما مما سيجعلنا أمام سقف حرية غاية في الانحدار". والتحصي الأخير اعتبره هو الأهم حيث يرتبط نجاح القناة من عدمه بشرط درجة فعالية المؤسسة نفسها، ومستوى شفافية تدبير مواردها المالية، ومستوى رقابتها لصرف الحكومة للمال العام وأيضا درجة الديمقراطية والنزاهة في انتخاب الهياكل واللجان. وأيضا حجم لجان التصني واللجان الاستشارية والأسئلة الكتابية والشفهية... وأسس البرلمان المغربي قناته التلفزيونية المرتقب إطلاقها قريبا، وفق قانون تمت إحالته على لجنة التعليم والثقافة والاتصال في 22 يوليو الماضي. ويؤكد القانون أنه يعتبر أحداث القنات البرلمانية ركيزة أساسية لدعم المنحى التأسيسي العام للمغرب، في إطار ضمان الخيار الديمقراطي وحرية التعبير، وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومة.

المغربي الإلكتروني، بأن "مبادرة مجلس النواب وتأسيسه لقناة تلفزيونية متخصصة في شؤون، هي بمثابة مصدر رسمي للمعلومات البرلمانية". وأشاد بمهامها المرتبطة بالتعريف بإنجازات البرلمان وبرامجه وأهدافه وتقريب مؤسسته التشريعية من المواطنين، وكذلك انفتاح البرلمان على المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية ومجالس الحكامة وهيئات المجتمع المدني.



وأضاف الغروس في تصريح لـ "العرب" أن "الفكرة غاية في الأهمية نظرا للدور المرتقب على مستوى تنشيط الحياة السياسية والرفع من مستوى الاهتمام ومتابعة المواطنين للشأن التشريعي والرقابي وحتى الدبلوماسي، كما أنها ستقلل نوعا ما من درجة التخسيس (التهميش) الذي يتعرض له المؤسسة التشريعية كما من شأنها ترميم جزء من مصداقية البرلمان المتهاككة". لكن الغروس أبدى أن "هناك ملاحظات وتحديات جمة تواجه القناة التي تجاوزت مدة الحديث عنها عشر سنوات ولم تخرج إلى الوجود بعد، منها ما هو تقني يهم جودة البث ومدته حيث لم تستطع تغطيته 24/24 فضلا عن الباقية البرمجية".



يوسف حمادي  
كاتب مغربي

الرباط - أعلن مكتب مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي)، أنه قرّر إطلاق قناة تلفزيونية يفتح بها على الرأي العام الوطني والدولي، ويجعل منها قناة مهنية متخصصة في تقريب المعلومة البرلمانية من المواطنين ليكونوا على علم بكل ما يخص شؤون البرلمان بغرفته الأولى والثانية. وأصدر مكتب اتصال البرلمان المغربي بيانا قال فيه، إن الغرفة الأولى لمجلس النواب، وفي إطار تحقيق مشروع إنشاء قناة تلفزيونية، واعتبارا لما ستشكله من أهمية في دعم وتقوية التواصل بين المؤسسة التشريعية وعموم المواطنين، فإنه قد تم دراسة الوثائق المرجعية والقانونية المؤطرة لإحداث قناة متخصصة في الشؤون البرلمانية كمشروع إعلامي جديد في المملكة.

وأوضح البيان أن الغاية من إحداث قناة خاصة بالبرلمان المغربي بمجلسه؛ مجلس النواب ومجلس المستشارين، هي إعلامية تواصلية تفتح الباب أمام المواطنين والمواطنات داخل المغرب وخارجه، لمتابعة النقاشات التي تدور بين النواب البرلمانيين، والتي تهم مصالح الوطن والمواطنين، خاصة وأن عددا من الدول أطلقت قبل سنوات قنوات تسلط من خلالها الضوء على مجلسي البرلمان في المملكة المغربية. وأفاد محمد الغروس، مدير موقع "العق

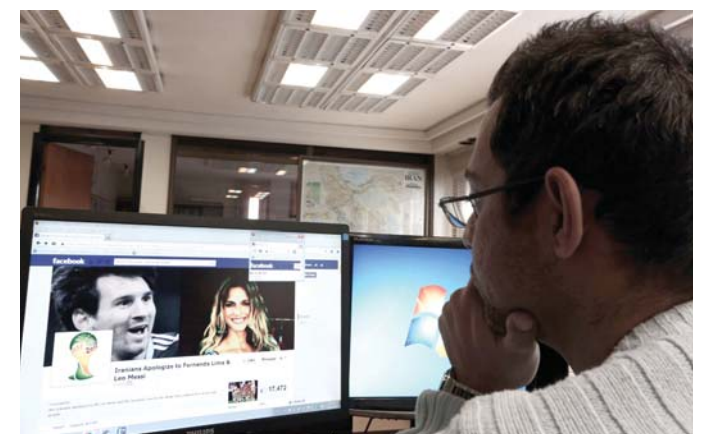
## نسخة ثانية من وزارة الثقافة الإيرانية لمراقبة الإنترنت

وتحاول السلطات دفع المواطنين نحو استخدام الشبكة الداخلية التي تعمل عليها لفصلهم عن العالم الخارجي ومواقع التواصل الشهيرة والشبكة العنكبوتية العالمية. وتقول منظمات حقوقية ومجموعات المعارضة الإيرانية إن الهدف الحقيقي من شبكة الإنترنت الداخلية هو تشديد الرقابة، ولضبط سيطرة السلطات على استخدام الناس للإنترنت، والسيطرة على تغطية الاحتجاجات الشعبية والإضرابات العمالية المستمرة. وفي السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى قمع الصحفيين، وسعت الحكومة الإيرانية نطاق القمع وقيدت حرية التعبير والإعلام من خلال تصفية واعتقال الناشطين في مجال التواصل الاجتماعي على نطاق واسع.

كما كشف تحقيق صحافي لوكالة رويترز في أغسطس العام الماضي، أن إيران تستخدم شبكة متشعبة من المواقع الإلكترونية مجهولة المصدر، وحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي بإحدى عشرة لغة، بهدف الترويج لتوجهاتها الجيوسياسية، للتأثير سراً على الرأي العام في دول العالم. وذكر التحقيق أن مؤشرات فنية توضح أن شبكة المواقع وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي، التي يطلق عليها اسم "الاتحاد العالمي لوسائل الإعلام الإلكترونية"، هي جزء من الحملة. ويبيت الاتحاد محتوى من وسائل إعلام إيرانية رسمية ومنابر أخرى متحالفة مع طهران عبر الإنترنت، وكثيرا ما يخفي المصدر الرئيسي للمعلومات.

الإيراني علي خامنئي، على قائمة العقوبات لقيامه بحجب الآلاف من المواقع والتطبيقات وحرمان الإيرانيين من التداول الحر للمعلومات. ويعتبر المجلس الذي يقوم بالتخطيط والمراقبة للفضاء السيبراني، مسؤولا أيضا عن حملة القمع ضد الصحفيين والمعتقلين ونشطاء مواقع التواصل في إيران. ووفقا لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"، تعتبر إيران واحدة من أكثر الحكومات قمعا للصحافيين خلال السنوات الخمس الماضية. كذلك، فإن إيران تحظر مواقع التواصل منذ احتجاجات عام 2009 التي قمعت بعنف دموي، لكن العديد من الإيرانيين يستخدمون برامج كسر الحجب لدخول المواقع والتطبيقات.

طهران - أعلن عباس صالحى وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني عن إنشاء نسخة وزارية ثانية يطلق عليها "وزارة الثقافة رقم 2"، مهمتها مراقبة الفضاء الإلكتروني، والإنترنت، ومواقع وشبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي. وأكد صالحى أن الإنترنت أصبحت "نهاية العالم وبداية عالم جديد". قائلا إن الحكومة وضعت خطة لتأسيس وزارة الثقافة رقم 2 في غضون ثلاث سنوات، وفق ما ذكرت وكالة "إيلنا" الإيرانية. وأكد صالحى أن الوزارة الجديدة ستقوم بمراقبة الأنشطة الثقافية وفقا للتعليمات التي حددها المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني. وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد وضعت المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني الذي تأسس بأوامر المرشد



مستخدم الإنترنت مراقب أينما كان في إيران